

واقع ومستقبل العلاقات الخليجية - الخليجية

علي محمد فخرو

باحث ووزير سابق - البحرين.

مقدمة

إن تاريخ هذا الإقليم حافل، عبر مئات السنين، بالآزمات المستحكمة وعدم الاستقرار بسبب الصراع بين دوله الكبيرة. وإذا كان مرور الزمن في الماضي لم يستطع إيجاد حلول لتلك الأوضاع المشحونة بسوء الفهم والأطماع والاحتكاكات التاريخية والجغرافية فإن الاعتماد على الزمن في الحاضر والمستقبل لن يكون هو الجواب أيضاً. بل يمكن القول انه ما لم تتدخل إرادة سياسية واعية فإن مرور الزمن لن يحمل إلا الكوارث الجديدة من زيادة في ضعف الجميع، ومن ضياع لفرصة بترولية تاريخية لن تتكرر، ومن ترسيخ للوجود الاستعماري الجديد في مياه الإقليم، ومن خيبة قومية مريرة لأمة عربية تعرف أن الخليج العربي المستقر المزدهر يملك إمكانيات مادية هائلة لإخراجها من ورطتها التاريخية الحالية.

إن تاريخ الإقليم المحيط بالخليج العربي يجب أن يُوقَفَ تحكُّمه في حاضرننا ومستقبلنا بالانتقال نحو الحلول المباشرة، الطويلة الأمد، غير القابلة بخطوات محدودة خجولة وبواقع غير عقلاني تفرضه مجموعات صغيرة من ذوي المصالح في هذا البلد أو ذاك، أو ضمن هذه الجماعات أو تلك أو تتحكم فيه قوى خارجية مستفيدة.

كذلك يستطيع أن يصف كاتب مثل جفري كمب^(١) الخليج بأنه جائزة استراتيجية (لكل من يستطيع أن يهيمن على ثرواته البترولية بالطبع)، وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما اعتباره الثدي الحلوب الذي يرضع مصانع الأسلحة فيها،

(١) محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي»، في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ [الشارقة]: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، [٢٠٠١]، ص ١٩٦.

لكن حكومات وشعوب هذه الأقطار ستحتاج لاتخاذ قرار حاسم، في القريب العاجل، برفض أن يكون إقليمهم رقيقاً معروضاً في سوق النخاسة الدولي.

أولاً: واقع العلاقات الخليجية - الخليجية العلاقات بين أقطار مجلس التعاون

هناك نوعان من العلاقات بين أقطار مجلس التعاون. أما الأول فهو عبارة عن علاقات ثنائية تتحرك خارج إطار مجلس التعاون وتمثلها في أصدق صورها محاولات حل المشاكل الحدودية بين مختلف أقطار المجلس.

ولقد ظلت مشاكل الحدود أحد أهم مصادر التوترات بين أقطار المجلس منذ إنشائه في عام ١٩٨١، لكنها تقترب من الحل النهائي بوتيرة متسارعة. فبصدور حكم محكمة العدل الدولية في قضية النزاع

البحريني - القطري يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠١ وقبول الدولتين بالحكم، وبتوقيع العربية السعودية وقطر على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما، وبتوقيع السعودية والكويت يوم ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق اقتسام الجرف القاري بينهما تكون ملفات الحدود قد قاربت على إغلاقها، وبالتالي أصبحت كل المشاكل الحدودية التي كانت تعكر العلاقات الثنائية بين بلدان المجلس

لقد حُكمت العلاقات بين أقطار مجلس التعاون في الماضي بمحددتين تمثلان في الخلافات الحدودية من جهة، وفي التمسك المفرط بالسيادة الوطنية لكل قطر من جهة أخرى، والأول تتناقض أهميته تدريجياً، في حين يبقى الثاني عقبة كأداء أمام نمو التفاعلات التعاونية بين أقطار المجلس.

وتشكل عائقاً أمام العديد من الخطوات التكاملية في طريقها إلى الحل.

ومع ذلك لا يزال هناك عدد من القضايا العالقة كالتى بين الإمارات والسعودية أو الإمارات وعمان. فمثلاً على الرغم من توقيع اتفاقية الحدود بين السعودية والإمارات منذ عام ١٩٧٤ لا تزال الإمارات تبدي بعض التحفظات على بعض بنود تلك الاتفاقية وتبرز ذلك في خارطتها الجغرافية الرسمية^(٢)، كما أن حقوق التنقيب عن النفط على جانبي الحدود تثار بين الحين والآخر.

كذلك لا يزال تداخل الحدود بين عمان والإمارات ينتظر حلاً نهائياً^(٣) على الرغم من توقيع الاتفاقية الحدودية التي أنهت واحدة من أعقد المشكلات الحدودية العالقة في الخليج العربي^(٤).

(٢) جاسم خالد السعدون، «العلاقة بين دول مجلس التعاون وتأثيرها على التنمية»، ورقة قدمت إلى: منتدى التنمية: اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ - ٢١ فبراير ١٩٩٧: دول مجلس التعاون ودول الجوار (الكويت: المنتدى، ١٩٩٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عبد الخالق عبد الله، محرر، العلاقات الخليجية - الخليجية: مستجدات - مشكلات - مستقبل، كتاب الخليج (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٩٩).

وبالطبع يشعر المراقب بالمرارة عندما يلاحظ أن جميع المشاكل الحدودية قد حلت خارج المجلس ومن دون أية محاولة من قبله لتسهيل تلك الحلول. وهذا أمر لافت للنظر سنناقشه عند الحديث عن مستقبل العلاقات بين أقطار مجلس التعاون.

أما النوع الثاني من العلاقات فيتمثل في العلاقات المشتركة بين أقطار مجلس التعاون. ولقد حكمت هذه العلاقات في الماضي بمحددتين تمثلان في الخلافات الحدودية من جهة، وفي التمسك المفرط إلى حد الهوس والمرض بالسيادة الوطنية لكل قطر من جهة أخرى. أما المحدد الأول فإن أهميته تتناقص تدريجياً وعلى الأخص خلال السنة الماضية كما أسلفنا ذكره. لكن يبقى المحدد الثاني عقبة كأداء أمام نمو التفاعلات التعاونية بين أقطار المجلس. فمعادلة «السيادة الوطنية/التكامل الإقليمي» التي تربط بين مدى التقدم نحو التكامل الإقليمي ومدى استعداد البلدان الأعضاء للتنازل عن سيادتها الوطنية لإنضاج وتعميق ذلك التكامل^(٥) ظلت عبر العشرين سنة من عمر المجلس تحت هيمنة كفة السيادة الوطنية على حساب التكامل الإقليمي.

إن أية مراجعة للمنجزات التكاملية على أرض الواقع بين أقطار المجلس تظهر صفات النواقص الفادحة التي اتسمت بها مسيرة سياسة التكامل التي أريد لها في الأصل أن تكون مقدمة تقود إلى سياسات التوحيد كما نص عليها دستور المجلس. عبر عقدين من الزمن ظلت تلك المسيرة تتحرك ببطء شديد وسط اعتراضات لا تنتهي من هنا أو هناك، وتتفقد بصور مختلفة داخل الأقطار إذ تحكمها قوانين قطرية تختلف في فهمها لقرارات القمة التي أقرتها في الأصل. ولذلك فليس بمستغرب أن تعاد القرارات نفسها مرات ومرات إلى اللجان والمجالس ومؤتمرات القمة لتتغير في أمر تعديلها لملاءمة ظروف بعض الأقطار أو في تمديد فترات تنفيذها لتأخذ بعين الاعتبار تردد بعض الحكومات أو حتى بعض السلطات المحلية في الدولة نفسها بشأن الأخذ بها.

ومن أجل أن لا ننتهي في التفاصيل الصغيرة الكثيرة سنركز اهتمامنا على فحص ما وصل إليه التكامل بين أقطار المجلس في ثلاثة حقول رئيسية:

١ - التعاون الأمني

إن أي تعاون أمني بين مجموعة من الدول يفترض وجود نظرة سياسية استراتيجية واحدة ومشتركة، أي عدم وجود خلافات جوهرية في النظر للقضايا السياسية والمخاطر الأمنية. كما أن ذلك التعاون لا يستقيم بوجود تذبذب دائم في التزام الأعضاء بالخطوط العريضة السياسية والأمنية المتفق عليها. إن الأمرين المذكورين ينطبقان على التعاون الأمني في الخليج.

فإذا أضيف إليهما أنه منذ لحظة الانسحاب البريطاني العسكري من الخليج في بداية السبعينيات اعتبر العالم، وبالأخص الدول الكبرى ودول الخليج الكبيرة، أن فراغاً أمنياً قد خلق في هذه المنطقة من جراء ذلك الانسحاب، وأن هذا الفراغ يجب أن يملأ إما

(٥) إدريس، «مجلس التعاون الخليجي».

عن طريق الحروب الإقليمية، أو عن طريق التواجد العسكري الأجنبي الدائم، أدركنا مدى تعقد الموضوع الأمني لمجلس التعاون.

في الواقع، لقد دشنت أقطار مجلس التعاون تعاونها الأمني الجماعي من خلال

تأسيس مجلس التعاون نفسه في عام

١٩٨١ على الرغم من أنها حملته

وظائف أخرى غير أمنية لتدراً عن

نفسها الاصطدام المباشر مع القوتين

الإقليميتين الرئيسيتين وهما إيران

والعراق. لكن الهدف كان واضحاً منذ

البداية. لقد كان المطلوب قيام تكتل

أمني - اقتصادي - سياسي يوازن

إيران والعراق قادر على أن يحمي

دوله من أية هيمنة لإحدى القوتين

الإقليميتين وقادر على أن يبنأ أيضاً

بدوله عن زجها في الصراع الظاهر والخفي بين تلك القوتين، خصوصاً وأن كلا القوتين زجت بنفسها كطرف في صراع المعسكرين العالميين آنذاك.

لكن منذ اللحظة الأولى انقلبت المعادلة، الأمن الوطني/الأمن الجماعي، لصالح الأمن الوطني المرتبط بهوس السيادة الوطنية. ولذلك فإن أقصى ما أمكن تحقيقه في العقد الأول من حياة المجلس إنشاء «قوة درع الجزيرة» التي ما إن وجدت، حتى كفكرة، حتى واجهت الكثير من المصاعب والتحفظات بسبب غياب رؤية واحدة لمفهوم الأمن ومصادر التهديد والاستراتيجية الأمنية بمعناها الشامل^(٦). ولقد انكشف هزال تلك القوة المشتركة إبان الاجتياح العراقي للكويت وبعده. فكان أن أعطت الدول منفردة، خلال عقد التسعينيات كله، أولوية قصوى لمخاطر الأمن الخارجي الذي تمثل في شراء محمول للأسلحة من مصادر مختلفة وبأشكال غير متناسقة بعضها مع بعضها الآخر، الأمر الذي أرقق ميزانياتها بشكل هدد أمنها الداخلي الاجتماعي وجعل حكوماتها تتنصل شيئاً فشيئاً من التزامات «دولة الرفاه» و«الدولة الرعوية» التي على أساس قيامها قامت شرعية أغلب أقطارها عند بداية استقلالها.

بل لقد زادت مخاوف أقطار المجلس من الأخطار الخارجية إلى حد ارتهان استقلالها بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية بين كل قطر مع عدة دول أجنبية أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبالسماح بعودة الوجود العسكري الأجنبي على أرضها، وبأشكال لا تختلف عن وجودها إبان فترة الحماية والاستعمار السابقة، بل تزيد على ذلك في بعض الأحيان.

وهكذا وصل الأمر بالتكامل الأمني إلى أن يصبح عبارة عن سعي يتيم فضفاض

(٦) محمد السعيد إدريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي»، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

للتنسيق والتعاون بين جيوش أقطار المجلس والتفكير في تطوير قوة درع الجزيرة. وحتى هذا التنسيق «يفتقر إلى الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصدر التهديد نفسه أو المخاطر المحتملة نفسها، وإلى أنه يخضع للاعتبارات السياسية وتأثير الخصومات الصغيرة، ويفتقر إلى الأولويات... وأن مشتريات السلاح يكمن وراءها عنصر التركيز على التقنيات المتطورة وليس القابلية للاستخدام الواقعي أو القابلية للانضمام في منظومة عسكرية دفاعية خليجية واحدة، الأمر الذي أدى إلى توافر نظم تسليحية خليجية متنافسة»^(٧).

ولذلك فلم يكن غريباً أن «يؤجل» الاقتراح العماني بتكوين «جيش خليجي موحد» لا يقل عن مائة ألف جندي، التأجيل الذي سيكون، على ضوء الخبرة مع قرارات المجلس المؤجلة، قبراً أبدياً للفكرة.

وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على المأساة الكويتية - العراقية، وتكالب الدول الأجنبية على ثروات المنطقة وحديثها عن وجود دائم لحماية ما تعتبره جائزة استراتيجية بعد حرب عاصفة الصحراء، انتهينا منذ بضعة شهور فقط من مشروع كابل الألياف البصرية لربط غرف عمليات ومراكز قيادات جيوش الأقطار الأعضاء والإنذار المبكر للقوات الجوية، أي أننا احتجنا لعشر سنين لتنفيذ المتطلبات الدنيا في أي تنسيق دفاعي وللاتفاق على تحويل قوات درع الجزيرة إلى فرقة مشاة ميكانيكية مكونة من عشرين ألف جندي، أي خمس ما اقترحته عمان.

ولعل التصديق على اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك الذي تم أثناء قمة المنامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ سيقود إلى تحسين التكامل الأمني الذي يحبو بشكل بطيء مع الأسف.

٢ - التعاون الاقتصادي

لم تمر فترة ستة شهور على إنشاء مجلس التعاون حتى تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. وإذا فقد كان الهاجس التكامل الاقتصادي واضحاً في الأذهان، ومحكياً عنه في كل وسائل الإعلام، منذ لحظة نشوء المجلس. ومع ذلك يستنتج أحد الباحثين حديثاً «أن الإنجازات التي حققها المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالفترة الزمنية لعمر المجلس ولا تعدو كونها شكلية»^(٨).

ولا يستغرب الإنسان ذلك الحكم في ضوء الملاحظات التالية:

١ - الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لم تكن أكثر من توسيع للمبادئ التي وردت في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس. «بينما كانت اتفاقية روما

(٧) حسن أبو طالب، «أمن الخليج»، في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

(٨) حسن حمدان العلوكيم، «التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي»، ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي العشرون لمنتدى التنمية، شباط/فبراير ١٩٩٩.

مفصلة من حيث الخطوات والالتزامات والأجهزة جاءت الاتفاقية الاقتصادية لتؤكد على المبادئ والأهداف وتترك تنفيذها لاتفاقيات لاحقة^(٩).

والواقع أن الاتفاقية هي في حد ذاتها شاملة وطموحة إلى حدود بعيدة. فهي

تسعى إلى تحقيق تبادل السلع الوطنية والخدمات بلا قيود أو رسوم. وهي ترمي إلى تأكيد حرية انتقال الأموال والأشخاص والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي من دون أية عوائق. وهي تطالب بتنسيق الكثير من السياسات الاقتصادية وعلى رأسها أمور الطاقة

ما كان للسوق الأوروبية المشتركة أن تتقدم وترسخ لولا وجود آلية عمل مشتركة ومؤسسات أوروبية متعددة مستقلة بذاتها مالياً وإدارياً وقانونياً.

والصناعة والنقد والاستثمار والاستيراد وإعداد القوى العاملة والمواصفات والمقاييس، وهي تدعو لإقامة مشاريع مشتركة منسقة في حقول البنية الأساسية. لكن الاتفاقية تقرم نفسها عندما لا ترتب على الأقطار الالتزامات القانونية والتنفيذية، تاركة ذلك للزمن وللصدف وللأمزجة.

ب - إن المغالاة والتطرف في موضوع «السيادة الوطنية» لا يمكن إلا أن يكون له تأثير سلبي في كل مجالات التعاون وفي مقدماتها المجال الاقتصادي. ولقد ظهر ذلك جلياً منذ البداية عندما رفضت الأقطار الأعضاء اعتبار قرارات مؤتمرات القمة للمجلس قرارات للتنفيذ المباشر بعد إقرارها مباشرة. وفضلت أن يتم تنفيذ تلك القرارات عن طريق إصدار قرارات وقوانين وطنية، أو التأجيل أو سوء الفهم أو التشويه أو التجميد لأي قرار تتخذه مؤتمرات القمة.

بل إن هذه المماثلة تسبق وصول القرار إلى المستوى الوطني لتنفيذه «ففي لقاءات القمة يبرز التصميم، وتظهر الإرادة، وفي الاجتماعات الفنية وفرق العمل تتلاشى روح المقاومة لتستبدل بروح التأجيل والمزيد من الدراسة»^(١٠) - هكذا وصف الأمين العام السابق للمجلس آلية عمل المجلس العرجاء تلك.

ومن دون الدخول في ذكر تفاصيل بعض الإنجازات التكاملية الاقتصادية الكثيرة التي مع ذلك يعتبرها بعض المحللين إنجازات محدودة، فإن المجلس لم يحقق حتى الآن إلا قيام منطقة تجارة حرة عندما تم إلغاء الرسوم الجمركية بين الأقطار الأعضاء. أما التوجه نحو الاتحاد الجمركي فإنه يتحرك ببطء شديد بسبب التأجيلات المستمرة لقرار توحيد التعرفة الجمركية. وإذا كان تاريخ هذا الموضوع هو الذي سيحكم مستقبله فإن قرار مؤتمر القمة الأخير بالوصول إلى توحيد التعرفة وإقامة اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠٠٥ مهدد بطغيان اللإرادة السياسية التي تميز بها المجلس في كثير من الأوقات.

(٩) عبد الله القوي، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والتحديات»، ورقة قدمت إلى: منتدى التنمية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

(١٠) عبد الله يعقوب بشار، «موم مجلس التعاون»، التعاون، السنة ٧، العدد ٢٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢).

وهذا يعني أن الانتقال إلى هدي السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية سيحتاج إلى سنين عديدة أخرى.

ومع ذلك فإن إقرار «الاتفاقية الاقتصادية المطورة أثناء قمة المنامة الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يعد تقدماً مهماً بسبب إضافات جديدة كالسماح بتملك العقارات والأسهم ونصوص عدة في شأن الموضوع القديم المتعلق بالمواطنة الاقتصادية لمواطني أقطار مجلس التعاون والبيع المباشر من قبل المؤسسات التجارية.

ج - ما كان للسوق الأوروبية المشتركة أن تتقدم وترسخ لولا وجود آلية عمل مشتركة ومؤسسات أوروبية متعددة مستقلة بذاتها مالياً وإدارياً وقانونياً، بحيث تنظر في الخلافات وتحكم ببطالان المخالفات التي قد ترتكبها أي دولة أو مؤسسة وطنية وتفرض تطبيق القرارات المشتركة تطبيقاً صحيحاً في كل الدول الأعضاء. ولما كانت الأنشطة الاقتصادية معقدة ومتشابكة وكثيرة ومؤثرة في كل ما عداها من نشاطات مجتمعية أخرى فإن عدم وجود آلية للعمل المشترك في مجلس التعاون قد ساهم إلى حد كبير في بطء التكامل الاقتصادي وفي فوضى تنفيذه، خصوصاً عند وصول الاتفاقية الاقتصادية إلى مراحل ومستويات صراع المصالح الوطنية الخاصة لكل قطر.

إن هيكليّة تنظيم المجلس فرضت اهتمامات غير اقتصادية في أولوياته. فمؤتمرات القمة التي تمثل القيادة العليا للمجلس ظلّ همها الأول مواضيع السيادة والأمن والسياسة. والمجلس الوزاري الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء (بدلاً من رؤساء الوزارات كما ينبغي) ظلّ معنياً بالسياسة في المقام الأول بحكم هموم وزرائه. وحتى اليوم لم تقم الدول الأعضاء بتعيين وزراء في مجالس وزرائها الوطنية تناط بهم متابعة نشاطات مجلس التعاون كاختصاص، حتى بعد أن تضاعفت تلك النشاطات عشرات المرات ومرت عشرون سنة على إنشاء المجلس.

أما جهاز الأمانة العامة فقد ظلت صلاحياته لممارسة دوره كقيادة في تفعيل ودعم ومراقبة العمل المشترك محددة للغاية، وظلّ المسؤولون في أقطار المجلس ينظرون إلى الأمانة العامة كسكرتارية روتينية تنفيذية بحتة. كما فشلت كل الجهود لخلق آلية فعالة مستقلة لحل الخلافات وخصوصاً في ما يتعلق ببنود تطبيق الاتفاقية الاقتصادية.

٣ - التعاون السياسي

لقد ظلّ المجلس، خصوصاً في سنواته الأولى، معنياً بأمور الأمن والاقتصاد والشؤون الاجتماعية (التعليم، الصحة، العمالة، الشباب، إلخ...). وتنطبق النواقص نفسها التي رافقت معالجة الأمن والاقتصاد على موضوع التعاون السياسي أيضاً.

فمنذ قيام المجلس ظهر تيار قوي لديه حساسية مفرطة تجاه التعاون التكاملي السياسي إذا كان فيه أي مساس باستقلال القرار الوطني لكل قطر. لقد كان شعار المجلس هو التمسك التام بمفهوم ممارسة السيادة الوطنية الكاملة لكل قطر بالنسبة لمواقفه السياسية من القضايا الإقليمية والعربية والدولية. وليس المقام هنا لذكر تفاصيل المئات من المواقف السياسية المتناقضة التي وقفتها الأقطار الأعضاء تجاه مختلف

القضايا السياسية. فالمواقف السياسية، على سبيل المثال، تجاه الثورة الإسلامية في إيران، أو الحرب العراقية - الإيرانية، أو الحرب السوفياتية - الأفغانية، أو الوجود الأجنبي في الخليج قبل حرب الخليج الثانية لم تكن متماثلة قط، وأحياناً لم تكن حتى متناسقة.

وحتى مأساة اجتياح الكويت التي وحدثت مواقف أقطار المجلس تجاهها، فما أن انتهت بتحرير الكويت حتى بدأت مواقف الأقطار الأعضاء تتباعد بعضها عن بعضها الآخر بشكل علني وسافر.

ثم جاء موضوع التطبيع مع العدو الصهيوني الذي تعاملت معه عمان وقطر علناً ليظهر عمق الخلافات حتى في النظر لأخطر وأهم قضية قومية عربية، وليبرز هشاشة الإرادة السياسية المشتركة لأقطار المجلس. كما أظهر فداحة سقوط بعض الأقطار الأعضاء تحت تأثير التوجيهات السياسية الأمريكية حتى ولو كانت متعارضة مع رغبات ومشاعر شعوبها.

واليوم تتباين مواقف الدول السياسية من قضايا بالغة الحساسية كرفع الحصار عن العراق أو الموقف من بقاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وذلك على الرغم من صدور البيانات المشتركة على مستوى القمة أو المجلس الوزاري التي تتصف بالعموميات وعواطف التعاطف والأخوة.

وبالطبع يجب التذكير مرة أخرى بأن المشاكل الحدودية بين مختلف أقطار المجلس، وهي مشاكل سياسية بكل معنى الكلمة، عولجت خارج المجلس أيضاً. وبالطبع فقد تجنب المجلس إقحام نفسه، إلا لماماً، في أية قضية سياسية كبيرة داخل الأقطار الأعضاء نفسها.

ولعل هذا العجز في الجانب السياسي للمجلس هو الذي كان وراء كلمات ولي العهد السعودي أثناء مؤتمر القمة الأخير بشأن عدم جدوى قيام جبهة عسكرية خليجية في غياب أساس سياسي لها في شكل جبهة سياسية متناسقة على الأقل.

ويبقى أخيراً موضوع تجانس النشاط السياسي الداخلي في ما بين أقطار المجلس. إن التطورات الأخيرة في البحرين، من إقرار لميثاق وطني تقديمي يعد بتفعيل الدستور الذي ظل معلقاً طيلة خمس وعشرين سنة، ويتحدث عن مجلس نيابي منتخب ويتطلع إلى قيام مملكة دستورية ديمقراطية في القريب العاجل، ستكون لها أصدائها في كل أقطار مجلس التعاون. فإذا أضفنا الخطوات الحثيثة التي خطتها عمان نحو الديمقراطية البرلمانية والوعود التي قطعها أمير قطر لشعبه بوضع دستور في القريب العاجل سيمهد لقيام مؤسسات ديمقراطية، وأن الديمقراطية أصبحت حقاً مكتسباً لا يمكن المساس به في الكويت، أدركنا أن المجلس مقبل على التعامل مع السياسة بشكل يختلف عن الماضي. ذلك أن صوت مواطني أقطار المجلس سيعلو شيئاً فشيئاً ليؤثر في كل قرارات المجلس القادمة.

كما أن طبيعة ومسؤوليات الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لا بد من أن تتغير بسبب هذه المستجدات، خصوصاً أن نشاطات تلك الهيئة قد ظلت هامشية في حياة المجلس حتى الآن.

والخلاصة أن هناك بوادر عدة تبشر بإمكانية تحول المجلس من هيئة حكومية تداولية تسعى للتعاون فقط إلى كتلة إقليمية اقتصادية - سياسية فيها مقومات الاتحاد في المستقبل.

ثانياً: العلاقات الخليجية - الإيرانية

إن العلاقات الخليجية - الإيرانية محكومة بثلاثة عوامل رئيسية. أما العامل الأول

فيتلخص في أننا نتعامل مع دولة كبيرة جغرافياً وسكانياً تمثل سواحلها نصف سواحل الخليج، أما العامل الثاني فيتمثل في كون إيران دولة غالبية سكانها من الشيعة حوالي ٩٥ بالمئة. والعامل الثالث يتكون من علاقات تاريخية معقدة سواء بين الدين والدولة أو بين إيران وجوارها العربي.

ولقد لعبت العوامل الثلاثة دوراً في العلاقات الخليجية - الإيرانية كما تظهرها الملاحظات الست التالية:

بدا أن تطوراً كبيراً في التنسيق بشأن سوق النفط الدولية قد تم بين إيران وبعض أقطار المجلس ولا سيما العربية السعودية. وتقلصت الحملات الإعلامية، بينما انتقلت إيران إلى اتباع أسلوب تصدير مبادئ الثورة بالنموذج بدلاً من التلويح باستعمال القوة.

١ - اتبعت الإمبراطورية الشاهنشاهية والجمهورية الإسلامية في عهد قيادة الإمام الخميني نهجاً واحداً «في الإصرار على التمتع بالامتيازات الإقليمية عن طريق التوافق، إن أمكن ذلك، أو عن طريق الفرض إذا تعذر القبول، مع الإصرار على أن يكون الأمن في المنطقة (الشان المحلي) الذي تلعب فيه إيران الدور المميز من دون السماح لقوى خارجية بالتواجد «في الإقليم»^(١١).

٢ - إن إحدى نتائج تلك النظرة إصرار إيران على أن تأمين حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في الخليج هي مسؤولية دول الإقليم وليست مسؤولية عربية قومية أو مسؤولية دولية. وبالطبع يتبع ذلك رفض تام للتواجد الأجنبي في مياه الخليج ورفض تام لإعلان كارتر الشهير في عام ١٩٧٨ الذي يعتبر الخليج ضمن الاستراتيجية الأمنية الوطنية العليا لأمريكا. وعند إيران قلق مشروع بالطبع من إمكانية استعمال ذلك التواجد للانقضاض على الثورة الإيرانية أو على الأقل تدمير منشآتها الحيوية وبالذات النووية منها.

(١١) عبد الله يعقوب بشارة، «دول مجلس التعاون ودول الجوار.. إيران ومجلس التعاون» ورقة قدمت إلى منتدى التنمية: اللقاء السنوي الثامن عشر، الكويت، ٢٠ - ٢١ فبراير ١٩٩٧: دول مجلس التعاون ودول الجوار.

٣ - هناك دلائل كثيرة على أن إيران حاولت في الماضي التأثير في الأوضاع الداخلية لبعض أقطار مجلس التعاون، وذلك من خلال بعض العناصر المعارضة في هذه البلدان. كما حاولت في البداية على الأقل تصدير المبادئ الثورية الإسلامية التي قامت عليها الثورة في إيران بأشكال ووسائل مختلفة.

٤ - ظلت إيران عبر العديد من السنين، قبل الحكم الجمهوري وأثناءه، تصر على التعامل مع أقطار مجلس التعاون بصورة ثنائية انتقائية. لكن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وضعت القمة الثامنة لمجلس التعاون مبادئ عامة كأساس لأي حوار إيراني - خليجي من بينها مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاعتراف بالمصالح المشتركة بما فيها سلامة وحرية الملاحة في مياه الخليج. منذ ذلك الوقت مالت إيران أكثر فأكثر نحو التعامل مع المجلس ككتلة لها خصائص ومصالح سياسية مشتركة. «وفي المرحلة الراهنة تكونت لدى إيران قناعة بأن كفالة أمنها واستقرارها لا تتم إلا بتعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي»^(١٢). ولعل إعفاء مواطني أقطار مجلس التعاون جميعهم من ضرورة الحصول على تأشيرة دخول لإيران للزيارات التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر يعبر عن موقف دال على التعامل مع كتلة واحدة.

٥ - لقد طورت إيران علاقاتها بالعديد من أقطار مجلس التعاون مؤخراً. فقد شهد عام ٢٠٠١ عدداً كبيراً من الزيارات المتبادلة الرسمية وغير الرسمية، وعلى كل المستويات، وبدأت لجان مشتركة ثنائية عدة تجتمع بانتظام لبحث العلاقات الاقتصادية والثقافية والأمنية الداخلية. وبدا واضحاً أن تطوراً كبيراً في التنسيق بشأن سوق النفط الدولية قد تم بين إيران وبعض أقطار المجلس وعلى الأخص العربية السعودية. وتقلصت بصورة ملحوظة الملاسنة الإعلامية، بينما انتقلت إيران إلى اتباع أسلوب تصدير مبادئ الثورة بالنموذج بدلاً من التلويح باستعمال القوة، أو التعامل المباشر مع بعض القوى الداخلية، أو استعمال الحملات الإعلامية المكثفة.

وفي زيارة لي مؤخراً لإيران، لحضور أحد المؤتمرات، تكلم العديد من المسؤولين الإيرانيين الكبار على توجه إيران نحو العمل لخلق كتلة اقتصادية مشتركة تمتد من أواسط آسيا عبر إيران لتشمل وتنتهي عند الأقطار العربية المطلة على الخليج بما فيها العراق. كما تحدث المسؤولون عن ضرورة قيام نظام أمني مشترك يؤدي إلى تخفيض وتيرة وتكاليف التسليح الباهظة، وإلى إنهاء مرحلة الحروب التي لم تجن شعوب المنطقة منها إلا الويلات وإلى ضرورة إبعاد التواجد العسكري الأجنبي.

٦ - وعلى الرغم من هذه البوادر الطيبة فالعلاقات الحالية بين إيران وأقطار مجلس التعاون ستبقى مهددة، ولو جزئياً، ببقاء مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وعدم الانتهاء من موضوع النزاع بشأن حقل درة البحري، وبعدم النجاح في بناء علاقات طبيعية مع العراق، وبوجود أقليات متعصبة مذهبياً وقومياً عند الطرفين،

(١٢) معتر سلامة، «التفاعلات الخليجية - الخليجية»، في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وأخيراً بالسماح للقوى الأجنبية بالتدخل السافر في طبيعة ومدى وعمق العلاقة المسموح بها بين دول الخليج.

إن تلك النقاط الست تبرز وجود مشاكل حقيقية بين البلدان العربية في الخليج، بما فيها العراق بالطبع، وإيران. إن هناك شعوراً بأن العلاقات الخليجية تراوحت بين العلاقات الآنية المتذبذبة والمتغيرة بحسب الظروف وبحسب الإملاءات الخارجية وبين محاولات بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار توازنات المنطقة والمصالح العربية القومية للوطن العربي كله.

ثالثاً: العلاقات الخليجية - العراقية

سيظل العراق قطراً عربياً أساسياً في معادلة خليجية - خليجية، حتى في وضعه الصعب الحالي. وينعكس ذلك في تفاصيل تاريخ علاقته مع البلدان العربية في الخليج ومع إيران. وقبل قيام مجلس التعاون كان العراق طرفاً فاعلاً في المجالس والمشاريع الخليجية العربية المشتركة كمجلس وزراء الصحة ووزراء التربية والتعليم والكثير من المشاريع الاقتصادية. لكن دوره في العمل العربي الخليجي المشترك تراجع كثيراً بعد قيام مجلس التعاون وأثناء حربه مع إيران ليصل إلى العزلة الحالية التامة التي نتجت من مضاعفات مأساة الكويت.

وفي الوقت الحاضر يتحكم في العلاقات العراقية - الخليجية ملفان رئيسيان:

١ - أما الملف الرئيسي والبالغ التعقيد فهو ملف العلاقات الكويتية - العراقية. وهو ملف غير مستقر في الوقت الحاضر، إذ أن تفاصيله وتوجهاته تتأثر سلباً أو إيجاباً بعوامل كثيرة كالحسابات الأمريكية والصهيونية، وبعدد وضراوة الطلعات الجوية الأمريكية - البريطانية، وبتصريح هذا المسؤول أو ذاك في البلدين، وبنوع الجهود التي تبذلها هذه الدولة العربية أو الأجنبية أو تلك، وبالحسابات المصلحية والآنية لبعض أقطار مجلس التعاون، وبقرارات مؤتمرات القمة العربية. كما أن للأوضاع السياسية في داخل العراق نفسه تأثيرات بالغة الأهمية على هذا الملف..

وخلال العام المنصرم حدثت انفراجات صغيرة متناثرة في العلاقات الخليجية - العراقية في شكل فتح سفارات، وزيارات رسمية وغير رسمية، ومساعدات إنسانية، وزيارات متعددة للطائرات المدنية واجتماعات أكاديمية لدراسة مستقبل العلاقات بين الكويت والعراق. لكن تلك الانفراجات لن تكون لها تأثيرات كبيرة إذا لم تصاحبها انفراجات كبيرة في العلاقات العراقية - العربية على مستوى الوطن العربي كله، وثغرات في الجدار الدولي الذي بنته الولايات المتحدة حول العراق، وبدائل إبداعية لدى العراق نفسه.

٢ - أما الملف الثاني، والذي لا يقل أهمية على المستوى البعيد، فهو الملف العراقي - الإيراني الذي لم تحسم أغلب بنوده بعد. فلا تزال مواضيع تعويضات الحرب التي تطالب بها إيران، وإنهاء تبادل الأسرى واللاجئين، وإيواء المعارضة المسلحة في كلا البلدين، والحملات الإعلامية الجارحة بين الحين والآخر، وإقامة علاقات طبيعية تسمح

بزيارة البلدين من دون شروط وعوائق من قبل مواطني البلدين، وسد أي ثغرات في معاهدة عام ١٩٧٥ التي تعيق الانتقال إلى حالة سلام حقيقية ودائمة بين الدولتين... لا تزال هذه المواضيع تحتاج إلى مواجهة صريحة وحسم نهائي دائم.

رابعاً: مستقبل العلاقات الخليجية - الخليجية

منذ عام ١٩٧٩ أصابت أقطار الخليج ويلات حربين مدمرتين أكلتا الأخضر واليابس. لقد كلفت الحربان ما يزيد عن ٢٥٠ مليار دولار، وأخرت بعض الأقطار عشرات السنين إلى الوراء، وأنهكت اقتصادات الجميع وأدخلتهم في دوامة التسلح العبيث والديون بعد أن قضت على الكثير من الفوائض المالية السابقة. وكمثل فإن مديونية العراق تصل اليوم إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار، الأمر الذي سيجعل من أية محاولة للخروج من النكبة الاقتصادية التي يعيشها الآن أمراً مستحيلاً في المستقبل المنظور.

فإذا أضفنا إلى ذلك ارتهان نفط الخليج لقوى أجنبية لسنين طويلة قادمة إذا ما ظل الحال على ما هو عليه، وأخذنا بعين الاعتبار الجراح السياسية والنفسية والذهنية التي أصابت جميع الشعوب بنسب متفاوتة، فإننا نجد أنفسنا أمام وضع لن تجدي فيه العلاجات المؤقتة أو النظرات التجزيئية التي تدعو إليها المدرسة التي تدعي «الواقعية»، والواقعية النافعة منها براء.

ولذلك سأحاول النظر إلى المستقبل بطريقتين مختلفتين. أما الطريقة الأولى فهي عبارة عن تجميع لأجزاء سيناريو محتمل سيؤدي لانفراجات من هنا وإلى احتقانات من هناك. وملخص هذه الأجزاء هو كما يلي:

(١) إن إمكانية دخول أقطار الخليج في حروب في ما بينها تلاشت كثيراً. فلا مرارات الماضي القريب وويلات حروبه، ولا التواجد الأجنبي الكثيف، ولا العجوزات في ميزانيات كل الأقطار، ولا السقف المحدد لأسعار البترول ستسمح بدخول الأطراف المتصارعة حالياً أو مستقبلاً في حروب أو مغامرات عسكرية.

إلا أن ذلك لن يوقف الدول عن الاستمرار في حمى التكريس العبيث الحالي للسلاح والإنفاق العسكري الهائل. ففي عام ١٩٩٩ بلغ الإنفاق العسكري للدول الثماني حوالى ٣٦ مليار دولار على الرغم من الأسعار المتردية للنفط خلال العام، بينما بلغ في عام ١٩٩٦ ٥٦ مليار دولار.

(٢) إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، بما يصاحبه من هيمنة على اتخاذ القرار سواء بالنسبة للبترول أو العلاقات السياسية والاقتصادية، سيظل عنصراً مهماً في معادلة المستقبل المنظور. ولما كان الدور الذي سيلعبه هذا الوجود مرتبطاً بشكل وثيق بالمصالح الأمريكية الدولية العليا فإن قراءته ستكون بالغة الصعوبة. وحتى تعامله مع التوازنات في الخليج ستخضع للاعتبارات الدولية وللاستراتيجيا السياسية المتغيرة والمتذبذبة للولايات المتحدة. ولا يحتاج الإنسان إلا أن يراجع تاريخ أمريكا مع إيران والعراق عبر مختلف الحقب ليدرك مدى إمكانات التغيرات الهائلة التي يمكن أن تحدث في المواقف والأفعال الأمريكية المستقبلية.

(٣) إن هناك توجهاً لتنسيق أكبر بين دول المنطقة، وعلى الأخص بين السعودية وإيران، بشأن السياسة النفطية، إنتاجاً وأسعاراً. ولقد كادت تنهار أوضاع داخلية لبعض الدول عندما هبطت أسعار البترول إلى مستويات دنيا خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، الأمر الذي أقنع الجميع بأن مستقبل جميع الأنظمة سيكون على كف عفريت إذا ما ظلت على مواقفها السابقة من الإصرار على استقلال قرارها النفطي بعضها عن بعض، وعلى تغليب مصالحها وحاجاتها الآنية على مصالح الجميع الطويلة الأمد.

ومع ذلك فإن تحرك الدول بالنسبة لهذا الموضوع سيكون محكوماً بما تسمح به الهيمنة العسكرية والسياسة الأمريكية على بعض أقطار الإقليم.

(٤) في ما عدا العراق الذي يصعب التنبؤ بأوضاعه الداخلية، فإن جميع الأقطار الخليجية مرشحة لحدوث تغييرات سياسية داخلية متفاوتة، تمتد من تغييرات جذرية نحو مزيد من الديمقراطية كما هو الحال في البحرين وإلى حد ما في قطر وعمان إلى تغييرات إصلاحية سياسية كما هو الحال في إيران أو الكويت، وإلى إصلاحات إدارية (وأيضاً سياسية ولو جزئياً) كما هو الحال في السعودية.

وهذا يعني أن المجتمعات المدنية والشعوب في أقطار الخليج ستلعب أدواراً أكبر في اتخاذ القرارات الكبيرة الأمر الذي سيساعد على التقليل من الانفلات والنزق والحسابات الخاطئة التي عصفت بحياة هذه المنطقة عبر العشرين سنة الماضية.

كذلك فمن المعول على هذه التغييرات أن يكون لها تأثير في التقليل من الإنفاق العسكري، وفي وضع ضوابط للوجود الأجنبي، وفي بناء مزيد من الشفافية الإدارية والمالية في منطقة عانت أبشع ألوان فساد الذمم ونهب المال العام، وأخيراً في تقوية التصاق البلدان العربية في الخليج بمحيطها العربي القومي الذي كادت الحرب الخليجية الثانية تؤدي به.

(٥) كتعويض من الفشل الذريع في الحقلين الأمني والسياسي ستسعى أقطار الخليج للتركيز على التعاون الاقتصادي. إن ذلك مطروح على مستوى أقطار المجلس الساعية نحو الاتحاد الجمركي تمهيداً للانتقال إلى السوق المشتركة. وهو مطروح من قبل إيران بقوة، وهي تسعى، كرد على المحاولات الأمريكية لعزلها وعلى رياح العولمة ومتطلباتها، إلى المناداة بكتلة اقتصادية تمتد من أواسط آسيا لتشمل كل أقطار الخليج، وتضم حوالى ٣٠٠ مليون من البشر، وتعتمد على ثروات كبيرة في مقدمتها ثلثا احتياطي النفط العالمي ومخزون ضخيم من الغاز الطبيعي.

وكجزء من هذا ستأخذ قضية التركيبة السكانية لأقطار مجلس التعاون أهمية خاصة. فإيران، بملايينها السبعين، والعراق، بملايينه العشرين سيكونان قادرين على المساهمة في حل هذه الإشكالية. ومن الممكن النظر في إيجاد علاقة خاصة باليمن

كمخزون كبير لليد العاملة.

(٦) وأخيراً تبقى قضية العراق تنتظر الحل. فمن دون العراق سيكون من المستحيل الحديث عن نظام أمني أو سياسي أو اقتصادي أو سكاني على مستوى الخليج. ولقد بدأت أقطار مجلس التعاون، وإيران تدرك ذلك. لكن موضوع العراق لم يعد شأنًا خليجياً بعدما ارتبط بعدة خيوط متشابكة مع الأوضاع الدولية المعقدة، وأصبح موضوعاً استراتيجياً في السياسة الأمريكية وفي الفكر الصهيوني، ولا توجد دلائل على أي تغير قريب سيحصل في البنية السياسية الداخلية. كل ذلك سيعني أن موضوع العراق يمكن أن يقوض أو يضعف أو يؤثر في كل ما سبق ذكره بالنسبة للمستقبل. ومع ذلك فإن رفع الحصار الاقتصادي عن العراق سيساهم في تغيير الصورة بشكل إيجابي وفي مصلحة كل الخليج، فالعراق الغارق في الجوع والمرض والعزلة هو وجع لن يسمح للخليج بأن ينام بهدوء حتى مع كل المسكنات الأمريكية.

ولذلك فمن أجل تغيير مستقبلها، وعدم الوقوف عند الوضع الحالي غير المقبول إقليمياً ووطنياً وقومياً، ستحتاج أقطار مجلس التعاون وإيران إلى لعب دور فاعل وقوي في إخراج العراق من محتته ومساعدته على التعافي.

أما الطريقة الثانية للنظر إلى المستقبل فتحاول التفتيش عن حلول دائمة جذرية يجب أن نسعى لتحقيقها لإزالة الأسباب التي كانت وراء الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة، وتتلخص في ما يلي:

(١) إن مفتاح الحل يكمن في أن يسعى مجلس التعاون لتكوين كتلة اقتصادية - سياسية في شكل أنواع من الاتحادات المتدرجة لتصل في النهاية إلى اتحاد كونفدرالي يبين الضلع الثالث لمثلث القوى الإقليمية: إيران والعراق ومجلس التعاون. إن هذا الضلع الثالث في الوقت الحاضر أعرج وغير مكتمل، وأحياناً غير موجود كقوة فاعلة. من أجل أن يتم ذلك لا بد من إيجاد تغييرات هيكلية في داخل الأقطار الأعضاء وفي مؤسسات المجلس نفسه. فكلما سعت الأقطار الأعضاء للاقترب من بناء مؤسسات ديمقراطية في داخلها، أصبح بالإمكان التنازل عن السيادة الوطنية لصالح السيادة المشتركة. وكلما أعطيت مؤسسات المجلس صلاحيات قانونية وإدارية تعلق على المؤسسات الوطنية، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أصبح بالإمكان بناء تلك الكتلة على أسس دائمة لا تتأثر بالأهواء والمصالح الآنية.

وفي الواقع فإن التغييرات الداخلية وعلى مستوى المجلس ستكون حلقة دائرية تصب بعضها في البعض بانسياب وانسجام.

إن قيام هذه الكتلة الوحدوية الحقيقية لن يوجد توازناً إقليمياً فقط، وإنما سيقصص أيضاً، وإلى حد كبير، الاعتماد الحالي الخطر على الوجود الأجنبي المتمثل في شكل معاهدات أو اتفاقيات أمنية ثنائية. إن وجود دويلات صغيرة وضعيفة قد كون عبر تاريخ المنطقة مصدراً لعدم الاستقرار والحروب. وبعد ذلك، ومن خلال تنسيق وتعاون خلاق مع العراق، سيصبح بالإمكان خلق وجود عربي قوي قادر على أن يتفاعل مع إيران بشكل عادل وندى ومتوازن كوجهين للعملة الإسلامية الواحدة.

(٢) يحتاج العراق وإيران للقيام بمبادرات عقلانية وشجاعة لحل إشكالاتهما التاريخية والحالية، ليمهدا الطريق لخلق مثلث متوازن ومتعاون وقادر على أن يمنع المنطقة من أن تنقلب إلى شكل مربع بسبب التواجد الأجنبي الحالي الذي يسعى لأن يكون تواجداً دائماً.

لقد آن الأوان للقوميتين العربية والفارسية لأن تتواجدا جنباً إلى جنب من دون صراع، وللمذهبين الشيعي والسني لأن يتواجدا من دون تمزيق لرداء الإسلام الذي يضمهما، وللمصالح الاقتصادية العربية والإيرانية لأن تكون مشروعة وقادرة على أن تتعايش بانسجام وتغامم مشترك لبناء كتلة اقتصادية واحدة في تعاملها مع العالم، الأمر الذي تفرضه المصلحة وتفرضه متطلبات عصر العولمة.

إن التوجه نحو تحقيق هذين المطلبين، بخطى ثابتة وبصورة تدريجية عاقلة وبصبر وحسن نية من جميع المعنيين في هذه المعادلة، هو الذي سيعالج الداء الذي تعانيه المنطقة علاجاً جذرياً شافياً. أما التوجه نحو الحل الموقتة التي تطفئ النار هنا وتمنع الاحتكاك هناك وتبقي في دوامة المفاجئات التي لا تنتهي فإنه لن يعدو أن يكون معالجة لمظاهر المرض ودلائله من دون النجاح في اجتثاثه.

إن من حقنا أن تكون لنا أحلام نسعى إلى تحقيقها بطرق عقلانية وواقعية، أما الإصرار على إبقاء الواقعية حبيسة لليأس والفشل وجلد الذات فهذا نوع من البلادة التي لا تطاق □

ليبانون تاكسي

للوفود - للشخصيات وسيارات خاصة للأعراس

تلفون : ١٨/١٩ / ٠١/٣٤٠٧١٧ - ٠١/٣٥٣١٥٢/٣ - بيروت - الحمراء

ليبانون تاكسي

- | | |
|---------------------------------------|------------------------------------|
| ١ - خدمة تاكسي ٢٤ ساعة فعلياً يومياً. | ٥ - أوتوبيسات من ٢٠ إلى ٤٨ راكباً. |
| ٢٢ - للأعراس أفخم السيارات: | ٦ - فرع لتأجير السيارات. |
| - مرسيدس شبح. | ٧ - سيارات لجميع المناطق السورية. |
| - كاديلاك ليموزين. | هاتف: ٣٥٣١٥٢ - ٣٥٣١٥٣ |
| ٣ - سيارات ٦ و ٧ أشخاص. | ٣٤٠٧١٧ - ٣٤٠٧١٨ |
| ٤ - فانات من ١٠ إلى ١٤ راكب. | فاكس: ٣٤٠٧١٩ - شارع الحمراء |
| | بيروت - لبنان. |